

جَامِعَةُ الْقَاهِرَةِ
كَلِيَّةُ الْحَقُوقِ

رَدُّ الْقَاضِي عَنْ نَظَرِ الْخُصُومَةِ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

مع التطبيق على قانون المرافعات الشرعي
في اليمن

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد

إبراهيم محمد حسين الشرفي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

- | | |
|--------|---|
| رئيساً | أ.د / فتحي والحب |
| | نائب رئيس جامعة القاهرة ورئيس قسم المرافعات في الكلية |
| مشرفاً | أ.د / يوسف قاسم |
| | أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بالكلية . |
| عضواً | أ.د / عبد المجيد مطلوب |
| | أستاذ ورئيس قسم الشريعة بكلية حقوق عين شمس . |

١٤١١ هـ - ٢١٩٩

جامعة القاهرة
كلية الحقوق

ردّ القاضى عن نظر الخصومة في الشريعة الإسلامية

مع التطبيق على قانون المرافعات الشرعى
في اليمن

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد

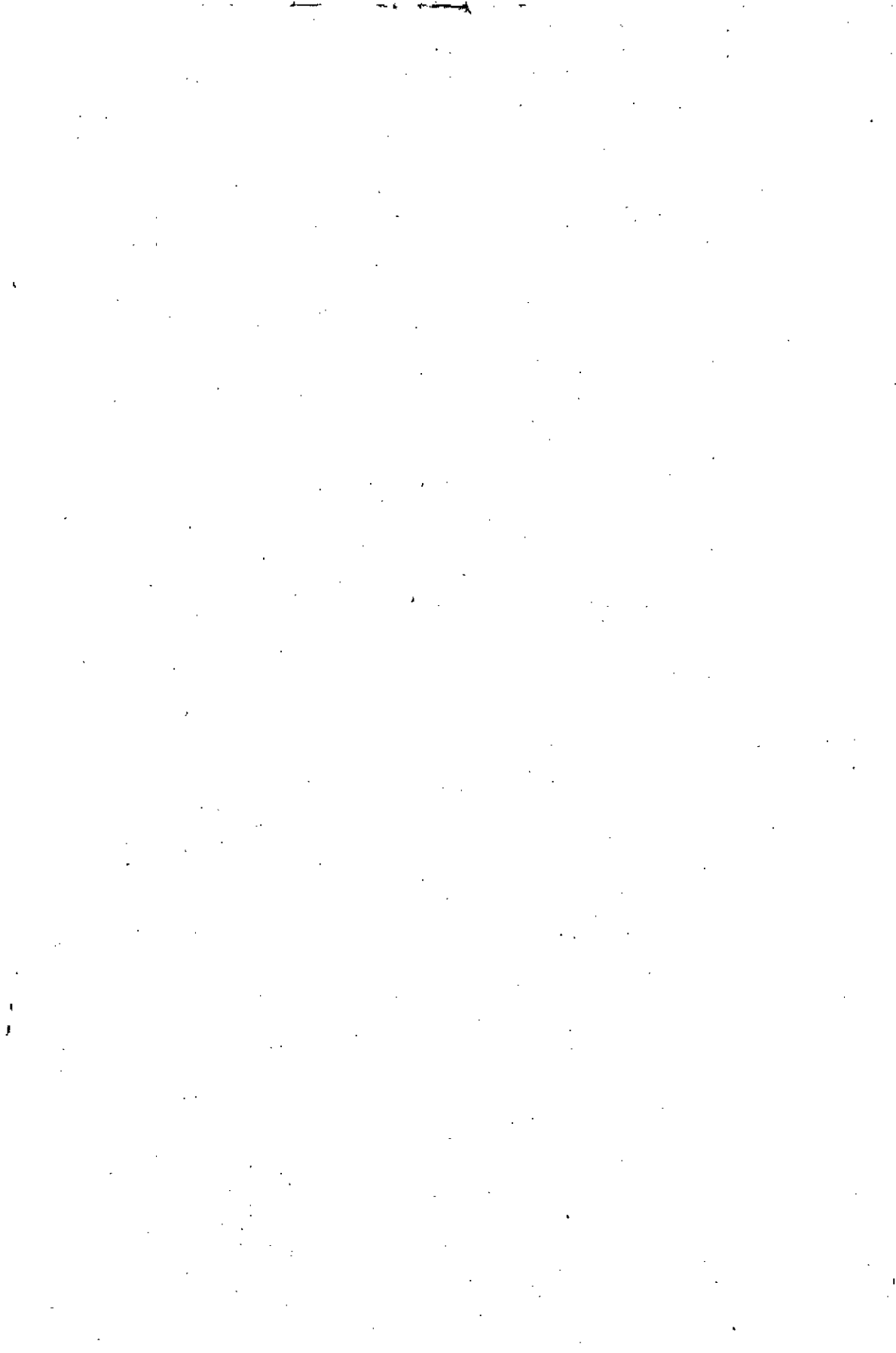
إبراهيم محمد حسين الشرفى

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

- | | |
|--------|---|
| رئيساً | أ.د / فتحي والى |
| | نائب رئيس جامعة القاهرة ورئيس قسم المرافعات في الكلية |
| مشرقا | أ.د / يوسف قاسم |
| | أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بالكلية |
| عضوا | أ.د / عبد المجيد مطلوب |
| | أستاذ ورئيس قسم الشريعة بكلية حقوق عين شمس |

١٤١١ هـ - ٢١٩٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى :

”وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَقْدِلُوٓا
أَعْدِلُوٓا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ
إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ“

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ
سورة المائدة آية (٨)

الإهداء..

إلى كل قاضى التزم الحياد التام ..

وحرص على العدل ..

فحكم بالحق ..

أهدى هذا الجهد مؤازرة وإسهاماً ..

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

نحمد الله تعالى ونشكره ونستعينه ونستهديه ونعوذ
بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، من يهده الله
فلا مضل له ، ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا . ونصلي ونسلم
على سيدنا محمد النبي الأمي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم
- المبعوث رحمة للعالمين .

وبعد :

فالإنسان مدنى بطبعه ، يحتاج الى معاونة غيره ولا يستطيع
تدبير شئون معاشه بمفرده ، فهو فى حاجة الى بنى جنسه
يعطيهم ويأخذ منهم ، ويخالطهم ويعاملهم ، وهذه المعاملة
تنشأ عنها حقوق وواجبات .

ولو أدى كل واحد فى المجتمع واجباته ، واكتفى بحقوقه
لاستقام أمر الناس ، ولانتصف كل واحد من نفسه ، دونما حاجة
الى تحكيم شخص آخر يميز المحق من المبطل ، وينصف المظلوم
من الظالم .

ولكن هذا الأمر محض خيال ، اذ ان النفوس البشرية جبلت
على الأثرة ، وحب الذات ، وهى ميالة بطبيعتها الى الشح
وغمط الحق مما يؤولى الى وقوع المنافسة والجبدل بين

الفهرس

المفحة

الموضوع

الباب التمهيدى

المبادئ العامة لنظام القضاء والمرافعات

فى الشريعة الاسلاميـة

- ١٩ الفصل الاول : مكانة القضاء فى الشريعة الاسلامية ..
- المبحث الاول : السلطة القضائية ومبادئ
- ١٩ نظام القضاء فى عهد الرسول
- ٣٨ المبحث الثانى : حكم تولى القضاء
- ٥٦ الفصل الثانى : شروط تولى القضاء
- ٥٧ المبحث الاول : شرط كون القاضى رجلا
- ٦٤ المبحث الثانى : شرط كمال الأهلية
- ٦٦ المبحث الثالث : شرط الاسلام والعدالة
- ٧٥ المبحث الرابع : شرط الكفاءة العلمية
- ٨٠ الفصل الثالث : آداب القضاء
- ٨٢ المبحث الاول : الآداب المتعلقة بشخص القاضى .
- ٩٤ المبحث الثانى : آداب القضاء فى المجلس

القسم الاول

رد القاضى عن نظر الخصومة فى الفقه الاسلامى

الباب الاول

تأصيل مبدأ رد القاضى عن نظر الخصومة

- ١٠٨ الفصل الاول : حقيقة الرد

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول : تعريف الرد لغة واصطلاحاً	١٠٩
المبحث الثانى : التفريق بين الرد وبين غيره	
من المبادئ المشابهة	١١٩
الفصل الثانى : موقف الفقه الاسلامى من موضوع	
الرد وأساسه الشرعى	١٢٤
المبحث الأول : موقف الفقه الاسلامى من مبدأ	
رد القاضى	١٢٩
المطلب الأول : مذهب القائلين بعدم	
جواز رد القاضى	١٣٠
المطلب الثانى : مذهب الجمهور المؤيد	
لمبدأ الرد	١٣٧
المطلب الثالث : موازنة وترجيح	١٤٣
المبحث الثانى : الأساس الشرعى لمبدأ رد	
القاضى ومعياره	١٥٧
المطلب الأول : الأساس الشرعى لمبدأ رد	
القاضى	١٥٨
المطلب الثانى : معيار رد القاضى عن نظر	
الخصومة	١٦٨
المبحث الثالث : مبدأ رد القاضى فى تاريخ	
القضاء الاسلامى	١٧٢
الفصل الثالث : أثر مبدأ الرد على أحكام	
القاضى ومبدأ استقلال القضاء	١٧٨

الفهرس

الصفحة

الموضوع

١٧٩	المبحث الأول : أثر تقرير مبدأ الرد على أحكام القاضي
١٨٠	المطلب الأول : وجوب تنحي القاضي عن نظـر الدعوى
١٨٥	المطلب الثاني : الجهة التي تحال اليها الخصومة
١٩٥	المطلب الثالث : فسخ الحكم بسبب من أسباب الرد المبحث الثاني : استقلال القضاء وعلاقة مبدأ الرد به
٢٠٣	المطلب الأول : مبدأ استقلال القضاء وأساسه الشرعي
٢٠٥	المطلب الثاني : علاقة مبدأ الرد باستقلال القضاء
٢٢٣	الباب الثاني
	أسباب رد القاضي عن نظر الخصومة
٢٢٩	الفصل الأول : أسباب الرد الشخصية
٢٣٠	المبحث الأول : قضاء القاضي لنفسه
	المبحث الثاني : قضاء القاضي لمن لاتجوز شهادته له من الأقارب والأصهار
٢٤٢	المطلب الأول : قضاء القاضي لأحد أصوله أو فروع
٢٤٧	المطلب الثاني : قضاء القاضي لأقاربه غير أصوله وفروع
٢٦٢	

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٢٦٩	المطلب الثالث : قضاء القاضى لزوجته وأصهاره
	المبحث الثالث : قضاء القاضى لمن لاتجوز شهادته
٢٨٠	له من غير الأقارب
٢٨١	المطلب الأول : مانع الولاية الشرعية والوصاية
٢٩١	المطلب الثانى : مانع الوكالة
٢٩٧	المطلب الثالث : مانع الشركة والاجارة
٣٠٧	المبحث الرابع : رد القاضى بسبب الصداقة أو العداوة
٣٠٨	المطلب الأول : الرد بسبب الصداقة
٣١٢	المطلب الثانى : الرد بسبب العداوة
٣٢٤	الفصل الثانى : الاسباب الموضوعية لرد القاضى
٣٢٥	المبحث الأول : رد القاضى بسبب علمه بموضوع الدعوى
٣٢٧	المطلب الأول : الحالات المتفق عليها
٣٣١	المطلب الثانى : الحالات المختلف فيها
	المبحث الثانى : رد القاضى عن نظر الدعوى بسبب سبق
٣٥٤	فتواه فيها
	المبحث الثالث : رد القاضى عن نظر الخصومة بسبب
٣٦٩	الرشوة
٣٧٤	المطلب الأول : أثر أخذ الرشوة على الأحكام

الفهرس

الصفحة

الموضوع

- المطلب الثانى : أثر قبول القاضى للرثـوة
٣٨١ على صلاحيته للقضاء
- المبحث الرابع : الهدية وأثرها فى رد القاضى
٣٩٠
- المطلب الأول : حكم الهدية بالنسبة للقاضى
٣٩٢
- المطلب الثانى : أثر قبول الهدية على الحكم
٤٠١
- المطلب الثالث : رد القاضى بسبب الضيافة
٤٠٤
- القسم الثانى
- تطبيق نظام رد القاضى فى قانون المرافعات
اليمنى مقارنة بالقانون المصرى
- الباب الأول
- التطور التشريعى لنظام رد القاضى وأسباب رده
٤٠٨
- الفصل الأول : تقنين أحكام الشريعة وتطور نظام منـع
القاضى فى القانون اليمنى
٤١١
- المبحث الأول : أهمية تقنين أحكام الشريعة الاسلامية
٤١٢
- المبحث الثانى : نظام رد القاضى وتطوره فى القانون
اليمنى
٤٢٢
- الفصل الثانى : حالات المنع بدون طلب (عدم الصلاحية)
٤٣٢
- المبحث الأول : القرابة والمصاهرة والمصلحة
والخصومة
٤٣٤
- المطلب الأول : القرابة أو المصاهرة
٤٣٥
- المطلب الثانى : المصلحة
٤٤٢

الفهرس

الصفحة

الموضوع

- ٤٤٥ المطلب الثالث : الخصومة مع أحد الخصوم ..
- المبحث الثانى : النيابة الشرعية أو الاتفاقية
- ٤٤٩ أو الشركة أو مظنة الارث
- المبحث الثالث : اتصال علم القاضى بموضوع
- ٤٥٤ الدعوى
- ٤٥٧ المطلب الأول : ابداء رأى والافتاء
- المطلب الثانى : الحكم بناء على المعلومات
- ٤٦٠ الشخصية
- المطلب الثالث : سبق اداء القاضى للشهادة
- ٤٦٣ أو الحكم فى الدعوى
- المطلب الرابع : قيام القاضى بعمل مأمور
- الضبط القضائى أو بوظيفة النيابة
- العامة أو بعمل من أعمال التحقيق
- ٤٦٧ فى موضوع الدعوى
- ٤٧٠ المبحث الرابع : قبول دعوى مخاصمة القاضى ...
- المبحث الخامس : رفع القاضى دعوى تعويض ضد أحد
- ٤٧٦ الخصوم
- المبحث السادس : الآثار المترتبة على توافر
- أحد أسباب المنع بدون طلب (عدم
- ٤٧٩ الصلاحية)

الفهرس

الصفحة

الموضوع

- ٤٨٤ الفصل الثالث : حالات المنع بناء على طلب (الرد)
- ٤٨٨ المبحث الأول : قيام خصومة أثناء نظر الدعوى
- المطلب الأول : حدوث خصومة للقاضي أو زوجه
- ٤٨٩ مع أحد الخصوم
- المطلب الثاني : قيام خصومة لمطلقة القاضي
- ٤٩٢ أو أحد أقاربه مع أحد الخصوم
- المبحث الثاني : وجود علاقة موئرة بأحد
- ٤٩٥ الخصوم
- المطلب الأول : كون أحد الخصوم خادما للقاضي
- ٤٩٦ أو تابعا له
- المطلب الثاني : وجود صداقة أو عداوة بين
- ٥٠١ القاضي وأحد الخصوم
- ٥٠٨ الفصل الرابع : تنهى القاضي عند استعثار الحرج
- الباب الثانى
- اجراءات الرد وآثاره
- ٥١٦ الفصل الأول : اجراءات الرد
- ٥١٧ المبحث الأول : حق طلب الرد وميعاده
- ٥١٨ المطلب الأول : صاحب الحق فى طلب الرد
- ٥٢١ المطلب الثانى : ميعاد تقديم طلب الرد

الفهرس

الصفحة

الموضوع

٥٢١	المطلب الثانى : ميعاد تقديم طلب الرد
٥٣٠	المبحث الثانى : اجراءات تقديم الطلب
	المطلب الاول : الجهة المختصة بتلقى طلب
٥٣١	الرد
٥٣٨	المطلب الثانى : طرق تقديم الطلب
٥٤٧	المطلب الثالث : دور المحكمة بعد تلقى الطلب
٥٥١	الفصل الثانى : آثار تقديم طلب الرد والحكم فيه
٥٥٢	المبحث الاول : آثار تقديم طلب الرد
٥٥٣	المطلب الاول : وقف الدعوى الأصلية
	المطلب الثانى : قيام سبب من أسباب عدم
	الصلاحية فى حق القاضى اذا رفع
٥٥٨	دعوى تعويض ضد طالب الرد
٥٦١	المبحث الثانى : الحكم فى طلب الرد
٥٦٣	المطلب الاول : قبول طلب الرد
٥٦٦	المطلب الثانى : عدم قبول طلب الرد
٥٦٨	المطلب الثالث : سقوط الحق فيه
٥٧٢	المطلب الرابع : التنازل عن طلب الرد
٥٧٥	المطلب الخامس : رفض الطلب
٥٨١	المطلب السادس : أثر الحكم برفض طلب الرد
٥٨٩	الخاتمة
٦٠٣	فهرس المراجع
٦٤٢	فهرس الموضوعات